

السنة العاشرة

العدد ٣٥٠

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السعودية

و ٦ حزيران ١٩٣٢

ثمان: الاثنين في ٢ صفر ١٣٥١

عدد ممتاز

الافتتاحية

الصحيفة

٢٥٢

قانون وكالات البيع والقرع لسنة ١٩٣٢

٢٥٣

قانون تعديل المادة التاسعة من قانون رسوم البلديات لسنة ١٩٣٢

٢٥٤

قانون تعديل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٦

قانون تعديل المادة الخامسة من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ اغسطس ١٩٢٦

٢٥٤

معدلا لقانون مائدات التقاعد المؤرخ في ٢-٤-١٩٢٤

هكذا من الأصل

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته للثبوت بتاريخ ١٤-٣-١٩٣٢ .
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره:

(قانون وكالات البيع والفراغ لسنة ١٩٣٢)

المادة

١- يسمى هذا القانون قانون وكالات البيع والفراغ لسنة ١٩٣٢ . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢- كل وكالة منظمة أو مصدقة لدى الكاتب العدل موجودة بتاريخ نفاذ هذا القانون لتمكين الوكيل من بيع وفراغ الاموال غير المنقولة (الى شخص ثالث) لدى دائرة تسجيل الاراضي تعتبر ملفاة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ وضع هذا القانون موضع العمل الا اذا تم البيع او الفراغ حسب الاصول او اقيمت الدعوى في المحاكم النظامية خلال هذه المدة لتنفيذ حكم الوكالة . ولا تدخل في حساب المهلة المذكورة اية مدة تنشأ عن تأخر يقع في اتمام معاملة البيع والفراغ وتكون دائرة تسجيل الاراضي مسؤولة عنه .

٣- كل وكالة من هذا النوع تنظم او تصدق لدى الكاتب العدل بعد نفاذ هذا القانون ولا تجري احكامها لدى دائرة تسجيل الاراضي او تمام قضية لتنفيذ مقتضاها لدى المحاكم النظامية خلال سنة واحدة من تاريخ تنظيمها او تصديقها تعتبر ملفاة على ان لا تدخل في حساب هذه المهلة اية مدة تنشأ عن تأخر يقع في اتمام معاملة البيع او الفراغ وتكون دائرة التسجيل مسؤولة عنه .

٤- الوكالات المتضمنة بيع وفراغ الاموال غير المنقولة والمتعلق بها حق الغير كقبض الثمن واجبة التنفيذ في جميع الاحوال لدى دوائر التسجيل والمحاكم سواء اعزل الموكل الوكيل او توفي الموكل او الوكيل وفي حالة وفاة الوكيل تقوم دائرة تسجيل الاراضي باتمام معاملة البيع او الفراغ باسم المشتري .

١٦-٣-١٩٣٢ رئيس الوزراء
عبد الله سراج

« عبد الله »

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي

هذا من الأصل

وبناءً على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣-٥-١٩٣٢ .
نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره :

(قانون تعديل المادة التاسعة من قانون رسوم البلديات لسنة ١٩٣٢)
المادة

- ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة التاسعة من قانون رسوم البلديات لسنة ١٩٣٢)
ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
٢ - تعدل المادة التاسعة من قانون رسوم البلديات بالصورة الآتية :
(أ) توحد الرسوم التي تستوفىها البلديات عن المبيعات المشتعلة وتولى ادارة الجمارك استيفاءها
بالنيابة عن البلديات عند دخولها الى بلاد شرق الاردن وذلك على اساس التعريفة
الآتية :

مل

- ١٠ عن كل غالون من البازين او مايقوم مقامه .
٥ عن كل غالون من الكاز .
٢٠ عن كل ليتر من السيرتو النقي .
١٠ عن كل ليتر من السيرتو المسموم .
(ب) تقيد هذه الرسوم في حساب الامانات ثم توزع على صناديق البلديات حسبما يقرر ذلك
بنظام خاص .
٣ - (أ) لا يجوز استيراد المواد المذكورة في المادة الثانية من غير الطرق التي يوجد فيها مراكز
الجمرك .
(ب) ومن يخالف ذلك او يحاول بصورة اخرى تهريب بضاعته التي يكون قد استوردها
من المواد المذكورة تعتبر مهربية وتصادر ثم تباع بموجب قانون الجمارك على ان تؤدي
من اثمانها اكراميات للموظفين والمخبرين بشرط ان لا يزيد مجموع هذه الاكراميات على
خمسين في المائة من اثمان البضاعة المصادرة وما بقي يقسم مناصفة بين البلديات وبين
الخزانة المالية .
٤ - تستمر البلديات على استيفاء رسم الاحتفاظ مما يدخل الى مستودعاتها من المواد المذكورة
في المادة الثانية وذلك بموجب التعريفة الآتية :

١٠

١٠

هكذا من الله جل

مل

٢-١ عن كل اربع فالونات او جزء منها لشهر واحد او لجزء منه
١٩٣٢-٥-٢٣ رئيس الوزراء « عبد الله »
عبد الله سراج

نحى عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي
وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٣٢-٥-٢٣
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره :

(قانون تعديل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٦)
المادة الاولى - يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق لسنة
١٩٣٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - تعدل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٢٦ كما يلي :
تستوفى الرسوم (خلا ماض على عكسه في هذا القانون) عن جميع انواع المركبات حين
اصدار الرخص او تجديداتها بمقتضى التعريفة المبينة في الجدول الثاني من هذا القانون حسبها عدل
بقانون تعديل قانون النقل على الطرق المؤرخ في ١٩٣٢-١-٢٧ « عبد الله »

١٩٣٢-١-٢٣ رئيس الوزراء
عبد الله سراج

نحى عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي
وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٣٢-٥-٢٣
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره :

قانون

تعديل المادة الخامسة من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ اغسطس ١٩٢٦ بمعدلاً لقانون عائدات التفاعيد
المؤرخ في ١٩٢٤-٤-٢

للمادة

١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة الخامسة من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ اغسطس

هكذا من الأصل

سنة ١٩٢٦ م مدلاً قانون عائدات التقاعد المؤرخ في ٢-٤-١٩٢٤) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.

٢ - تعدل المادة الخامسة المذكورة في المادة السابقة كما يلي :

لا يحق للذين استوفوا تعويضات عائدات التقاعد القانونية او استردوا ما كان قد اقتطع من
مرتباتهم باسم العائدات المذكورة ان يستفيدوا من حق التقاعد والمعزولة ما لم يكونوا قد اكتسبوا
حقاً جديداً بالعودة الى خدمة الحكومة . ومن كان قد عاد الى الخدمة فكل مدة التقاعد والمعزولة
تسترد منه التعويضات او العائدات التي كان استوفها قبلاً وذلك على اقساط حسبما يراه المجلس
التنفيذي . ٢٣-٥-١٩٣٢ « عبد الله »

رئيس الوزراء

عبد الله سراج



هكذا من الله جل